توزيع الدخل والثروة في مفهوم الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي :دراسة تحليلية مقارنة

محمد مفتاح محمد حبيب

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد

كلية إدارة الأعمال – الجفرة/ جامعة الجفرة.

mohammad.habeeb1983 @yahoo.com

00218913955445

Distribution of income and wealth in the Islamic economy and traditional economy: a comparative analytical study

Dr. Muhammad muftah Habeeb

Abstract

The research aimed to clarify the difference in the distribution of income and wealth in the concept of the Islamic economic system and in the positive economy, and prove the validity of one of the hypotheses related to research, which required the use of some different analytical tools such as graphs and some examples with hypothetical numbers, and it turns out that the distribution of income and wealth in the concept of the Islamic economy is different from that of the positive economy, due to the composition of the tools used in this purpose, the concept of

المنارة للاستشارات

ww

the Islamic economy depends on the use of zakat tool, while the situation depends on the use of taxes.

Keywords: tourism, tourism marketing, traditional industry, development

الملخص

استهدف البحث توضيح الاختلاف الموجود في توزيع الدخل والثروة في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي و في الاقتصاد الوضعي ، وإثبات صحة إحدى الفرضيات المتعلقة بالبحث، الأمر الذي تطلب استخدام بعض أدوات التحليل المختلفة كالرسومات البيانية وبعض الأمثلة ذات الأرقام الافتراضية، واتضح بأن توزيع الدخل والثروة في مفهوم الاقتصاد الإسلامي يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي، ويرجع سبب ذلك الى إختلاف الأدوات المستعملة في هذا الغرض، فمفهوم الاقتصاد الإسلامي يعتمد على استخدام أداة الزكاة، بينما الوضعي يعتمد على استخدام الضرائب.

الكلمات المفتاحية: سياحة، تسويق السياحي، صناعة تقليدية، تنمية.

المقدمة

سيحاول هذا البحث تقديم مساهمة تتمثل في توضيح بعض النقاط الدقيقة (الكمية) المتمثلة في توضيح الاختلاف الموجود في توزيع الدخل والثروة في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي و في الاقتصاد الوضعي ، بهدف الوصول إلى نتائج قد تبين مدى أهمية توضيح وتحليل تلك الإختلافات وتوضيح بعض النقاط الغامضة.

يتكون هذا البحث من ستة اقسام، **القسم الأول:** خطة البحث (المنهجية)، وفيها عرض للنقاط المتعارف عليها في اي خطة بحثية مثل المشكلة

المنارة للاستشارات
ww

والفروض...الخ، **القسم الثاني:** توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الوضعي، **القسم الثالث:** سيتناول توزيع الدخل والثروة في مفهوم الاقتصاد الإسلامي ، **القسم الرابع:** أوجه التشابه والاختلاف بين الزكاة والضرائب، **القسم الخامس:** أثر الزكاة والضرائب على الدخل التوازني، **القسم السادس:** الاستنتاجات والتوصيات.

القسم الأول: خطة البحث.

1-1- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الاتي: هل توزيع الدخل والثروة يختلف في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي؟ وأيهما أفضل؟

1-2- فرضيات البحث:

بما أنه تمت صياغة المشكلة على شكل سؤال : إذاً ستكون الفروض إجابات محتملة للسؤال المذكور في المشكلة، ويمكن صياغة تلك الفروض كالآتي:

أ- **(الفرض العدمH0)**: ينص على عدم وجود إختلاف في توزيع الدخل والثروة في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي و في الاقتصاد الوضعي.

ب- (الفرض البديلH1):ينص على وجود إختلاف في توزيع الدخل والثروة في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي و في الاقتصاد الوضعي.

1-3-أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في إمكانية إثبات صحة احدى الفرضيتين السابق ذكرهما.

1-4-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

المنارة للاستشارات
ww

أ- من الممكن أن تساعد نتائج هذا البحث في معرفة متخذي القرار في معرفة أهمية وأثر دالة الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي الكنزي ودالة الاستهلاك في مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

ب- من المتوقع أيضاً من خلال توضيح أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي الكنزي وأثر الزكاة على دالة الاستهلاك في مفهوم الاقتصاد الإسلامي القيام بالعديد من البحوث ذات العلاقة بالموضوع.

1-5- منهج البحث:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيات البحث سيتم استخدام أكثر من منهج علمي.

أ- المنهج التاريخي تم استخدامه تحديد الاطار الفكري والنظري لموضوع البحث.

ب-المنهج التحليلي والمقارنة الذي تم استخدمه في المقارنة بين النظامين.

القسم الثاني: توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الوضعي

2-1- الدخل Income:

يرى كينز بأن الأنفاق الكلي (Total expenditure) على السلع والخدمات الاستهلاكية هو عبارة عن دالة في الدخل الكلي (Total income) للمستهلكين، حيث يقصد بالدخل الكلي للمستهلكين بأنه الدخل الشخصي المتاح لكل المستهلكين[1]. حيث هناك علاقة بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح من المفترض بأن تكون علاقة طردية، وأنه بدلالة الدخل الشخصي المتاح يمكن تقدير أو التنبؤ بقيمة الأنفاق الاستهلاكي، مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العلاقة الطردية بينهما، وأن غالبية الأفراد يميلون لزيادة استهلاكهم بمقدار أكبر من زيادة ادخارهم عندما يرتفع مقدار دخلهم المتاح (بافتراض ان غالبية الأفراد ليسوا أغنياء)، بينما

[1] - يقصد بالدخل الشخصي المتاح بأنه مقدار الدخل بعد خصم أو استقطاع مبلغ الضريبة المفروضة عليه.

المنارة للاستشارات
ww

الادخار يزداد ولكن بمقدار اقل من زيادة الاستهلاك مما يعني أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك ستكون أكبر من قيمة الميل الحدي للادخار[1].

2-2- الثروة Wealth:

هي عبارة عن كل ما يمتلكه الفرد من أصول (مالية_ رأسمالية)، حيث يُعتبر الدخل من ضمن الأصول المالية المتداولة، أي أن الثروة محدداً هام للاستهلاك عن طريق تأثير الدخل الذي يعتبر إحدى مكونات الثروة، وقد اثبت العديد من الدراسات بأن هناك علاقة طردية بين الثروة والاستهلاك، (فقد تخطط الأسرة-على سبيل المثال- لشراء سلعة معمرة تتطلب انفاقاً كبيراً، وقد تقوم الأسرة بتجميع الأصول السائلة توقعاً للشراء في المستقبل، واذا صح ذلك فإن تجميع الأصول السائلة يُشير إلى الأنفاق الحقيقي وعلى أساس النتائج العلمية، خلص ديلنر وآخرون إلى أن الأصول السائلة تلعب دوراً هاماً في تحديد الاستهلاك)[2]. ويمكن القول بأن زيادة الثروة عن طريق زيادة الدخل الكلي المتاح ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما يجعل الميل الحدي للإستهلاك اكبر من الميل الحدي للادخار.

وتنص آلية السوق التي كان يروج لها من قبل الاقتصاديين الكلاسيك (قبل ظهور أفكار كينز) على انه من يُساهم في العملية الإنتاجية سوف يحصل على دخل مساوي لقيمة إنتاجيته، لكن الواقع يقول بأن هناك فئات في المجتمع لا تستطيع المشاركة في العملية الإنتاجية (من هم في سن التقاعد، العجزة،....الخ)؛ لهذا ظهر ما يُسمى بإعادة توزيع الدخل والثروة (من أفكار كينز)، والمتمثلة في فرض ضرائب على الأغنياء ثم إعادة توزيعها على الفئات المستحقة (الفقراء).

---

[1] - عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل: **التحليل الاقتصادي الكلي – النظرية والسياسات الاقتصادية**، ط1]غريان: منشورات جامعة الجبل الغربي، 1996م[ص 146-170

[2] - مايكل ابد جمان: **الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة**، ت= محمد إبراهيم منصور، ط 1(الرياض: دار المريخ للنشر،1999م)، ص 155 .

المنارة للاستشارات
ww

القسم الثالث: توزيع الدخل والثروة في مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

3-1- الدخل (Income) في مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

يوصي النظام الاقتصادي الإسلامي بالتوسط والاعتدال في الأنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، وعدم الإسراف والتبذير، كقوله تعالى، (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا)[1]، أي والذين إذا أنفقوا من أموالهم لم يتجاوزوا الحد في الأنفاق سواء على النفس أو الغير، ولم يضيّقوا في النفقة، وكان إنفاقهم وسطًا بين التبذير والتضييق. كما انهم ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أنفسهم وأهاليهم. ويقول تعالى، (كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[2].أي كلوا من رطبه وعنبه، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ بمعنى الزكاة المفروضة، والنهي عن الاسراف في الأكل، وهو مجاوزة الحد والعادة، وأن لا يأكل صاحب الزرع أكلا يضر بالزكاة، والإسراف في إخراج حق الزرع بحيث يخرج فوق الواجب عليه، ويضر نفسه أو عائلته أو غرماءه، فكل هذا الإسراف نهى عنه الله سبحانه وتعالى في قوله، (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[3] أي كلوا مما رزقكم الله من الطيبات ولا تسرفوا في ذلك، ويقول سبحانه وتعالى { إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ } فا الإسراف يبغضه الله، ويضر بدن الإنسان ومعيشته.

ويوصي مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي من ناحية أخرى بعدم الاكتناز ويحث على الإنفاق، وجاء ذلك في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)، وهذه التوصية سوف تؤدي

[1] - **سورة الفرقان**، الآية 67.
[2] - **سورة الأنعام**، الآية 141.
[3] - **سورة الأعراف**، الآية 31.

المنارة للاستشارات
ww

إلى جعل الجزء الأكبر من الدخل الشخصي المتاح متجه ناحية الاستهلاك، مما يعني ان الميل الحدي للإستهلاك سيكون اكبر من الميل الحدي للادخار.

3-2- الثروة (Wealth) في مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

إن الثروة بشكل عام عبارة عن حقوق واجبة في الأموال، بمعنى أنها حقوق من الواجب ان يمتلكها الفرد في صورة أموال[1]، وتنقسم الثروة وفقاً لمفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي إلى قسمين:

أ- المال الخاص الذي يمتلكه الأفراد، ويتولى الله سبحانه وتعالى توزيعه بين عباده.

ب- المال العام هو مال بيت المال، والذي يتولى توزيعه بين الناس ولي أمور المسلمين.

ويتم إعادة توزيع الدخل والثروة في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي عن طريق فرض قيمة معينة تسمى الزكاة مقدارها 2.5% من قيمة الدخل الذي يمتلكه الفرد بعد مرور فترة زمنية تقدر بسنة، وقد تكون هذه الزكاة في صورة نقدية أو في صورة عينية يتم توزيعها على الفئات المستحقة لها وفقاً لما حددته الشريعة الإسلامية، وهي تعتبر أيضا أداة تستعمل لإعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق استقطاع جزء من الدخول والثروات التي يمتلكها الأفراد الأغنياء، ومن ثم توجيهه ناحية الفقراء بشكل عام.

القسم الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين الزكاة والضرائب

4-1- أوجه التشابه بين الزكاة والضرائب[2]:

[1]- محمد أمان بن علي الجامي: **توزيع الثروات في الإسلام،ط1، [**المملكة العربية السعودية: دار المناهج]:ص10-11.

[2] - فاطمة حسونة: **اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009م**ص103- 104.

المنارة للاستشارات
ww

1- الإجبار والإلزام: فالضريبة اقتطاع إجباري وإلزامي تعاقب القوانين مانعها، والزكاة فريضة إلزامية تجبر مانعها على دفعها رغما عنه ولو أدى هذا إلى قتال مانعيها.

2- جهة الجباية: فكلاهما تدفع لجهة عامة سلطة مركزية أو محلية بالنسبة للضرائب، وأولي الأمر عن طريق العاملين عليها بالنسبة للزكاة.

3- انتفاء النفع مقابل الزكاة والضريبة: فالمكلف بالضريبة يدفع حسب مقدرته التكليفية بغض النظر عن مدى استفادته من الأنشطة العامة كعضو في مجتمع وكذلك بالنسبة للزكاة فلا ينتظر المزكي مقابلا ماديا لزكاته ولكنه ينتظر الأجر والثواب العظيمين من الله تعالى.

4- من حيث الأهداف العامة للضرائب والزكاة: الهدف من الضريبة توفير المال اللازمة لتغطية النفقات العامة من أجل الصالح العام، والزكاة أيضًا أداة لإعادة توزيع الدخول والثروات.

5- من حيث ارتباط كل واحدة منهما بقدرة المكلف فالضريبة تفرض وفق قدرة المكلفين، وتطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعًا لقدرته المالية بحيث لا تتعدى الضريبة مبلغ الدخل الضروري. أما بالنسبة للزكاة فهي تجب أيضًا حسب المقدرة الحقيقية للأفراد.

4-2- أوجه الاختلاف بين الزكاة والضرائب[1]:

1- من حيث المعنى :الزكاة تدل على البركة والنماء والطهارة أما الضريبية فهي ما يفرض على الملك والعمل والدخل للدولة.

2- من حيث فريضتها: فالزكاة عبادة مالية وهي خاصة بالمسلمين، تقترن بها روح الإيمان والإخلاص لله تعالى، والضريبية فريضة مالية تفرضها الدولة من أموال الأفراد سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وهي بعيدة كل البعد عن المعاني الإيمانية.

[1] - **المرجع السابق**: ص104-106.

المنارة للاستشارات
ww

3- من حيث المقدار والأنصبة :أنصبة الزكاة ومقدارها محددة شرعًا من الله تعالى فلا يجوز لأحد كان حاكمًا أو محكومًا أن يبدلها أو يغيرها، والضريبة تخضع في وعائها وأنصبتها وسعرها وتقديرها لاجتهاد السلطة بمعنى أنه ليس لها أنصبة ومقادير ثابتة وتتفاوت الوسائل في تقديرها وسعرها.

4- من حيث الثبات والدوام :الزكاة فريضة ثابتة دائمة أما الضريبة فليس لها صفة الثبات والدوام فهي متغير بتغير الظروف والأحوال وتخضع لاجتهاد السلطة فيها.

5- من حيث العقوبة :تتوقف عقوبة التهرب من الضريبة وعدم دفعها على العقوبة الدنيوية في حين تمتد عقوبة مانع الزكاة إلى العقوبة الأخروية.

6- من حيث المصارف :مصارف الزكاة محددة قرآنًا ومنفصلة عن ميزانية الدولة، في حين أن الضريبة هي جزء من ميزانية الدولة تصرف كما تراه مناسبًا.

7- من حيث النسب التصاعدية: فلا يوجد في الإسلام نسب تصاعدية في مقدار الزكاة بخلاف الضرائب يوجد بها نسب تصاعدية .

8- من حيث الإعفاءات :قد تتضمن الضريبة إعفاء لبعض المالكين كالرؤساء والحكام وبعض المقربين منهم، أما الزكاة فتجب على كل مسلم يملك مالا تتوافر فيه شروط وجوب الزكاة ولا يعفى منها أحد سواء كان رئيسًا أو مرؤوساً وهذا يدل على العدالة في فرضية الزكاة.

9- من حيث الدخل التوازني: فالدخل التوازني في حالة وجود الزكاة افضل من الدخل التوازني في حالة وجود الضرائب وهذا ما سيتم توضيحه في القسم الخامس.

المنارة للاستشارات
ww

القسم الخامس: أثر الزكاة والضرائب على الدخل التوازني

5-1- التوازن في اقتصاد يتكون من 3 قطاعات في الاقتصاد الوضعي(مع إضافة ضريبة ثابتة)

بالإشارة إلى دراسة علمية على دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي[1]. والتي كان الهدف منها التعرف على اهم ملامح النظام الضريبي الليبي اتضحى من خلالها ان متوسط نسبة الضرائب الثابتة في ليبيا خلال تلك الفترة والتي تتراوح قيمتها ما بين 1%الى15%، (ويمكن إيجاد المتوسط الحسابي لهذه النسب والذي يساوي تقريباً 8%، أي (0.08) وهي القيمة التي سيتم التعويض بها في المعادلات التي يتم توضيح وضع التوازن عند وجود ضريبة الثابتة. وبافتراض وجود البيانات الآتية:

Ca=100
b=0.75
I=50
G=100

مع إضافة الضريبة(T) والتي قيمتها

T=8%=(0.08)

سيتم التعويض في القانون الخاص بإيجاد الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من 3 قطاعات وبدون ضرائب، وهذا واضح من خلال المعطيات؛ أي بسبب وجود G ووجودT حيث:

أولا : الاشتقاق :

$$Y = c + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (31)$$
$$C = \alpha + bY \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (32)$$
$$Y = y - T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (33)$$
$$C = \alpha + b(Y - T) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (34)$$
$$\therefore Y = \alpha + by - Ty + I + G \dots\dots (35)$$
$$Y - by = \alpha - bT + I + G \dots\dots\dots (36)$$
$$y(1 - b) = \alpha - bT + I + G \dots\dots\dots (37)$$

[1] - سراج محمد خلاط، **"دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي"**، (المجلة الجامعة التي تصدرها جامعة الزاوية، م3، ع15، 2013م)، ص 17.

المنارة للاستشارات
ww

$$Y* = \frac{\alpha - bT + I + G}{1 - b} \dots\dots\dots\dots\dots (38)$$

Or

$$* y = \frac{1}{1 - b}[\alpha - bT + I + G] \dots\dots\dots\dots (39)$$

ثانياً: التعويض:

$$*y = \frac{1}{(1-b)} (ca-b*T+ I + G) \dots\dots\dots\dots (40)$$

$$y = \frac{1}{1 - 0.75}[100 - 0.75 \times 0.08 + 50 + 100] \dots\dots (41)$$

y*= 4 (100-0.75* 0.08+50 + 100)……(42)

$y* = 4$ (100-0.06+50+100)……..(43)

y*= 4 (99.94+50+100)……(44)

y*= 4 (249.94)……(45)

y*=999.76……..(46)

أما عن وضـــع التوازن بيانياً، يمكن تمثيله بالاســـتناد على البيانات الموجودة بالمعادلات السابقة كما يلي:

المنارة للاستشارات
ww

الشكل رقم(1). التوازن في اقتصاد يتكون من 3 قطاعات في الاقتصاد الوضعي (مع إضافة ضريبة ثابتة)

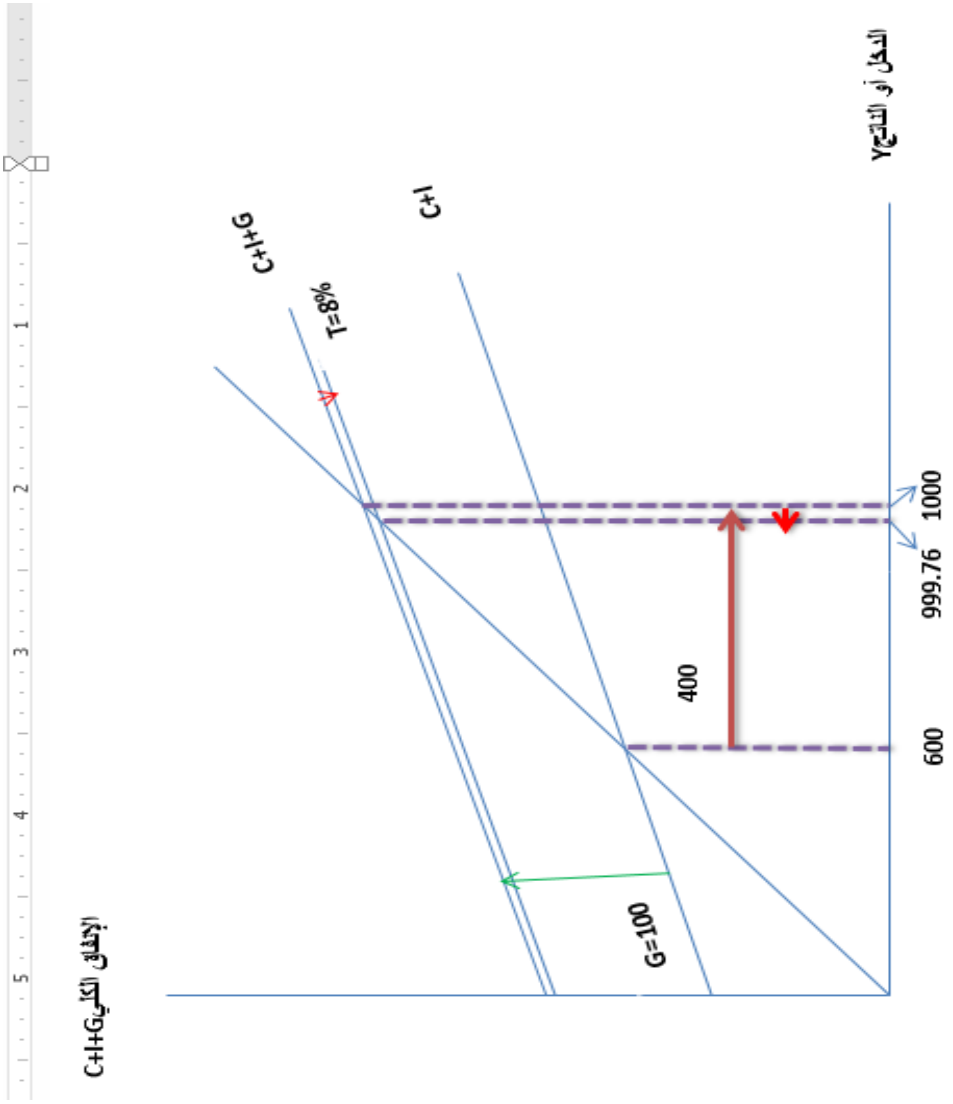

المصدر: أعداد الباحث (بالاعتماد على البينات السابقة)

يلاحظ مما سبق ما يلي:

المنارة للاستشارات
ww

أن فرض الضرائب بمقدار 8% دينار أدى إلى تخفيض الدخل التوازني من 1000 دينار ليصبح999.76دينار، أي بمقدار ثلاثة أضعاف الضريبة المفروضة.

5-2- التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات في الاقتصاد الإسلامي (إضافة الزكاة):

بالرجوع للبيانات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الزكاة Zالمضافة لقيمة الميل الحدي للإستهلاك وإهمال قيمة الضريبة T:

Ca= 100

b= 0.75

I= 50

G= 100

Z=2.5%

أولا : الاشتقاق :

$$Y = c + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (47)$$
$$C = \alpha + bY \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (48)$$
$$Y=y-z \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (49)$$
$$C = \alpha + b(Y - z) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (50)$$
$$\therefore Y = \alpha + by - zy + I + G \dots\dots (51)$$
$$Y - by = \alpha - bz + I + G \dots\dots\dots (52)$$
$$y(1 - b) = \alpha - bz + I + G \dots\dots\dots (53)$$
$$Y * = \frac{\alpha - bz + I + G}{1 - b} \dots\dots\dots\dots\dots (54)$$

Or

$$* y = \frac{1}{1 - b}[\alpha - bz + I + G] \dots\dots\dots\dots (55)$$

ثانياً: التعويض:

$$C = 100 + 0.75Y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (56)$$
$$I0 = 50 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (57)$$

المنارة للاستشارات
ww

$G = 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (58)$

بالتعويض المعادلات (58)، (57) في المعادلة رقم (56) ينتج الاتي:

$Y = 100 + 0.75(Y - 2.5\%) + 50 + 100 \dots\dots\dots\dots\dots (59)$

$Y = 100 + 0.75Y - 0.75 * 0.025 + 50 + 100 \dots\dots\dots\dots (60)$

$Y = (1 - 0.75Y) = 100 - 0.0187 + 50 + 100 \dots\dots\dots (61)$

$Y = 1/1 - 0.75[100 - 0.0187 + 50 + 100 \dots\dots\dots\dots (62)$

Or

$Y^{*}=4\ [249.981] = 999.924 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (63)$

أما عن وضـــع التوازن بيانياً، يمكن تمثيله بالاســـتناد على البيانات الموجودة بالمعادلات السابقة كما يلي (شكل 2):

يُلاحظ من الرسم البياني في (شكل 2) بأن الزيادة التي حدثت في قيمة الناتج yمن600 دينار إلى 999.790 دينار وهي أقل من الزيادة التي حدثت عند الأخذ بعين الاعتبار قيمة الزكاة والتي قيمتها (999.924)

المنارة للاستشارات
ww

شكل بياني رقم (2) وضع التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات في الاقتصاد الإسلامي (إضافة الزكاة)

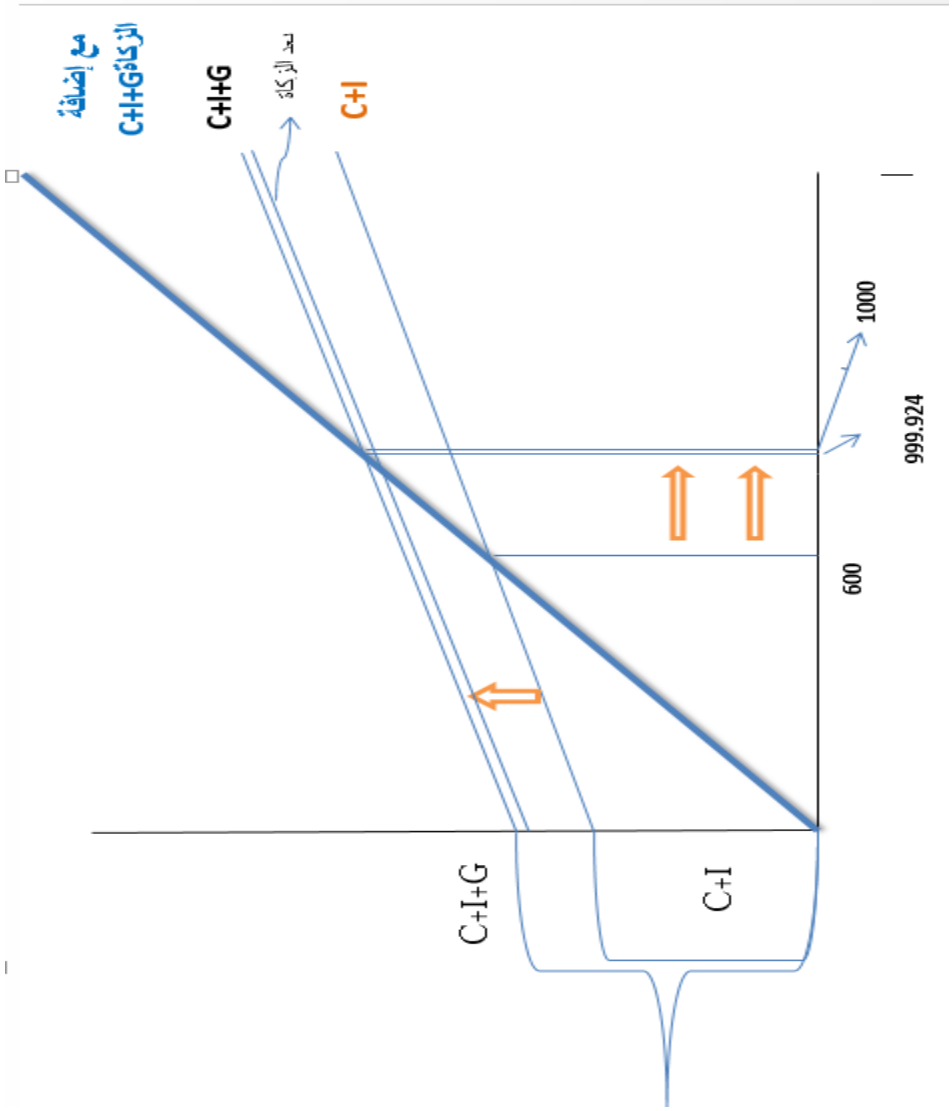

المنارة للاستشارات
ww

القسم السادس: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات: توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

1- إثبات صحة **الفرض البديل (H1)**، الذي ينص على وجود اختلاف في توزيع الدخل والثروة في مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي و في الاقتصاد الوضعي.

2- يرجع سبب ذلك الاختلاف الى اختلاف الأدوات المعتمد عليها في إعادة توزيع الدخل والثروة (الزكاة والضرائب) في النظامين.

3- أن تأثير الزكاة في الناتج القومي الإجمالي افضل من تأثير الضريبة عليه.

ثانياً: التوصيات: بناءاً على ما تم التوصل اليه من استنتاجات، يوصي البحث بالاتجاه نحو تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي؛ لما له من إيجابيات متعددة ناتجة عند تطبيق القيم والقواعد الإسلامية في المعاملات الاقتصادية المختلفة.

المراجع:

القرءان الكريم.

عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل: التحليل الاقتصادي الكلي – النظرية والسياسات الاقتصادية، ط1 [غريان: منشورات جامعة الجبل الغربي، 1996م].

مايكل ابد جمان : الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسة، ت= محمد إبراهيم منصور، ط 1[الرياض: دار المريخ للنشر،1999م].

المنارة للاستشارات
ww

محمد أمان بن علي الجامي: توزيع الثروات في الإسلام،ط1 [المملكة العربية السعودية: دار المناهج].

فاطمة حسونة: اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009م.

سراج محمد خلاط، "دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي"، (المجلة الجامعة التي تصدرها جامعة الزاوية، م3، ع15، 2013م).

المنارة للاستشارات
ww

Copyright of International Journal of Islamic Marketing is the property of International Islamic Marketing Association and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com